الآراء الواردة
في الملحق تعبر عن وجهات
نظر كتابها

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2010) السنة الثامنة -الاربعاء (12) كانون الثاني 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أدوات وآليات الهجوم على القوى العلمانية والديمقراطية

مصطفى محمد غريب

لا تبدو فكرة احترام الرأي والاعتراف الضمني بأن الاختلاف حالة صحية لتبيان الحقائق أو الوصول لبعضها مستساغة لدى الذين يبتغون السيطرة وفرض أفكارهم ومعتقداتهم بالقوة أو بالاتجاه نحو استغلال الدين ومحاربة المختلفين معهم بالترويج للإباحية والتكفير والإلحاد والميوعة والتجاوز على الشريعة الإسلامية التي يتفننون في إصدار فتاوى أو تحذيرات وتوجيهات وخطابات من منطلق الهجوم خير وسيلة للدفاع، فقد بدأ مسلسل الهجوم أول خطواته بعد شهور من سقوط النظام معتبراً أن العلمانية والتوجه الليبرالي يشكلان اكبر خطر على توجهات القوى السياسية الدينية ومشروعها لقيام الدولة الدينية وبدون إثارة الغبار بدءوا في تنفيذ مخططاتهم تحت واجهة الدين الإسلامي مصاحبا بتحرك طائفي لكنه في نهاية الأمر يلتقي في نقطة محاربة القوى العلمانية والديمقراطية كي يجهض مشروع بناء الدولة المدنية، ولهذا تابعنا تحركات القوى التكفيرية والميليشيات المسلحة في أول تجاوزاتها بمنع محلات التسجيلات الغنائية وغلق محلات الحلاقين ومنعهم من مزاولة مهنتهم عن طريق التهديد والاغتيال، ثم بدء الهجوم على دور السينما ومحاولات تفجير البعض منها وتزامن هذا التحرك مع ملاحقة النساء وخاصة غير المحجبات والتحرش بهن بالإساءة الكلامية وغير الكلامية وممارسة العنف ضدهن وتهديدهن بلبس الحجاب، وفعلاً فقد سرب البعض من وسائل الإعلام حالات اغتيالات عديدة حدثت ضد البعض منهن تحت تهمة باطلة هي البغاء، كما كان الهجوم على دور الغجر في الكمالية وغيرها وطردهم منها والاستيلاء عليها مما أدى إلى هروب العشرات منهم إلى سوريا ودول الخليج وقد أوغلت القوى الارهابية في المناطق الفقيرة والشعبية في سياسة اضطهاد كل من لا يدفع لها بحجة حمايتهم وتحت مسميات الدعوة للطائفية بشكل علني ومستتر، كما قامت القوى التكفيرية في البعض من المناطق التي تهيمن عليها بتطبيق الجلد والتشهير والإعدام بحجة مخالفة تعاليم الشريعة الإسلامية ولم تقتصر هذه التوجهات على هذه الممارسات وغيرها بل وصل الأمر إلى تطوير عمليات الاغتيال ومحاربة القوى المخالفة لرأيهم والتي تطالب بتطبيق القانون والوقوف ضد الأعمال الإجرامية والتجاوزات على حقوق المواطنين، وواصلت هذه القوى تشكيل محاكم خاصة بكل مجموعة وإنشاء سجون سرية للتعذيب والإعدام ورمي الجثث في الطرقات والأماكن العامة وحتى في المزابل لترويع المواطنين وإخضاعهم بالإرهاب والاضطهاد، وقد فاقت جرائمهم في التفجيرات والاغتيالات بكاتم الصوت المستمرة لحد هذه اللحظة جرائم النظام السابق، كل ذلك وغيره تزامن مع دعوات غريبة عن تقاليد ورؤى المواطنين حول زيارات المدن المقدسة والمناسبات الدينية الأخرى التي استغلت في ترويج أفكار التطرف وحشد المواطنين فكرياً لتنفيذ ما يربون إليه من تضييق على الحريات العامة والشخصية وتفريغ محتوى الديمقراطية والدعوة لبناء دولة القانون.

إلا أن الأمور بدأت تتطور وتأخذ شكلاً آخر بعد الانحسار التي شهدته الساحة العراقية في مجال نشاط هذه المنظمات والميليشيات حيث بدأ البعض من المسؤولين في مجالس المحافظات والوزراء السابقين يلوحون بتطبيق بعض ما يرونه هم من أحكام الشريعة وأسلمة المجتمع العراقي المعروف أن هناك ديانات أخرى غير الدين الإسلامي، ولقد استمر مسلسل الهجوم على المسيحيين ودور عبادتهم لإفراغ المدن منهم ونحن على يقين أن هذا التوجه هو جزء من هدف أوسع لتشكيل الدولة الدينية.

وباشر البعض في الإعلان عن ضرورة أن يلازم النساء في مجلس المحافظة مَحرم مما خلق العديد من التكهنات عن الأسباب الكامنة خلف هذا التوجه وطرح سؤالاً بقلق مشروع من قبل أكثرية أبناء الشعب والقوى الوطنية والديمقراطية.

انهم يعتبرون التوجه لبناء الدولة المدنية عبارة عن انفلات أخلاقي وعليه يجب فرض الدولة الدينية بمختلف الأساليب بما فيها استغلال الديمقراطية وهذا التوجه يكشف الوجه الدكتاتوري المتربص بالبلاد لكي يتم استلام السلطة وانتهاج سياسة إرهابية لا تؤمن بالديمقراطية ولا بانتقال السلطة سلمياً، فما أشبه اليوم بسياسة الحزب النازي في الثلاثينات من القرن الماضي عندما استغل الديمقراطية البرجوازية في ألمانيا للحصول على السلطة وبالتالي انتهاج سياسته الدموية وشنه الحرب الثانية المعروفة بنتائجها المأساوية، إن التمني شيء وواقع الأمور شيء آخر ومهما قيل باتجاه الإساءة للأفكار العلمية والديمقراطية ومحاولات التشويه فإن هذه القوى ليس بالسهل تجاوزها أو الاستخفاف بها لأنها تمتلك رصيداً وطنياً وكفاحياً وثقافياً وشعبياً يتنامى يوماً بعد يوم ولن يقبل بإعادة البلاد إلى القرون الوسطى بينما هناك بلدان تتقدم وتتطور وتحاول أن تكون بجانب الحق المدني والنهج الديمقراطي السليم وهذا لا يعني الإساءة للدين الإسلامي أو أي دين آخر، لأن حرية المعتقد والانتماء مصونة بالدستور والقوانين وليس من السهل التجاوز عليهما أما فرض الاملاءات على الناس بالدهاء والوعود الكاذبة والقوة والعنف وإلغاء حق كل مُكوّن فيما يعتقد أو يؤمن به ما دام يحترم الدستور ويعمل من اجل مصلحة الوطن، فمن يفكر بأنه يستطيع أن يفرض مفاهيمه على الآخرين عليه أن يفكر مليون مرة بردة الفعل التي ستوقفه أم أجلاً عند حدوده وتجعله يندم اشد الندم لأنه لم يستفد من التاريخ والماضي.

مرة تلو مرة نقول على شعبنا وجميع القوى الوطنية والديمقراطية أن يعوا المرحلة الراهنة التي هي منعطف مهم في تاريخ العراق ويدركوا المخططات الرامية لتفكيك وحدته وإعادته إلى الدكتاتورية المقيتة.

كتابة على الحيطان

شجون الديمقراطية والحريات العامة

عامر القيسي

بدون اللعب على اللغة وخارج اطار التزويقات الكلامية التي حوّلت الكثير من المسؤولين العراقيين الى أساتذة كلام من الطراز الرفيع باستثناء ان يتحول عندهم المنصوب مرفوعا بأريحية كاملة ! ، نستطيع القول ان اي حديث عن الديمقراطية خارج اطار تأمين الحريات العامة والخاصة ، ما هو الا حديث نفاقي غرضه تمرير اساليب حكم دكتاتورية بقوارب ديمقراطية !

ولان الجميع يدرك ان الحكم على الطريقة الصدامية هو فضيحة سياسية من العيار الثقيل ، فضلا عن عدم امكان تكرار التجربة البائسة للنموذج الصدامي لاسباب موضوعية وليست ذاتية ، فالفكرة الصدامية ما زالت معشعشة في اذهان الذين يلتجئون الى قرارات صدام لحكم الحاضر، والاستاذ رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي نموذجا الذي اخترع تقليعة جديدة لضمات التعاضد مع قراراته ، تمثلت في اللافتات التي" كتبها اهالي المنطقة " في ساحة الواثق تؤيد الزيدي على غلقه مطعما لم يفتتح بعد وكأنه يذكرنا بملايين اللافتات التي كتبت باسم صدام ورفعت باسم الشعب العراقي ، ومنهم الزيدي طبعا ، تأييدا لنظام الاستبداد على مدى خمسة وثلاثين عاما !!

وفرسان مجالس المحافظات يرسلون الينا الرسائل الواضحة من انهم يسيرون على طريقة " العراقي بعثي وان لم ينتم "! وعلى طريقتهم ، يحللون ويحرمون يمنعون ويسمحون ، دون ان تقوم تلك التحريمات والتحليلات على ارضية احتياجات اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية أو مسوغات قانونية أو احترام لوجود الآخر من مكونات الشعب العر اقي . ولهذا السبب تحولت صورة لعبة باربي الى كابوس اقض مضاجع البعض من اعضاء مجلس محافظة بابل ليمنعوا رسومها على الدفاتر المدرسية للاطفال بحجة " الخلاعة"، لكن الفكرة الرئيسية عزيزي القارئ ، هي ان باربي عميلة درجة أولى للموساد وقد ضبطت وهي تهرب كواتم الموت لاجهاض العملية السياسية وحسب بعض التسريبات الخاصة جدا ، فانها قد "لفطت" اكثر من مليون دولار من حصة المحافظة في مشروع وهمي وهي بذلك ساهمت بفعالية في وضع العراق على رأس قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد المالي في العالم ، ولذلك ينبغي عقابها بمنع الترويج لها !

واذا تركنا لعبة باربي في محنتها ، فان مجلس محافظة البصرة عزّ عليه التخلف عن ركب بغداد وبابل ، فقرر بشجاعة مداهمة بعض المكتبات ومصادرة بعض الكتب باعتبارها كتبا ممنوعة من التداول ليبقى المجتمع العراقي براقا نظيفا من اية افكار تخلخل بنيته الاجتماعية ، لكي لاتستخدم للترويج الطائفي من بيوت الله ! ونحن بصراحة نشد على ايادي مجلس بصرة السياب وغثر العراق الباسم لاتخاذ المزيد من الاجراءات لمنع الكتب التي اشار اليها السيد رئيس الوزراء في احدى خطبه الاخيرة ، ونقول لهم حسب رسائل وطلبات اجتماعية متصاعدة حسب القاعدة الزيدية في بغداد ، أن يمنعوا الاشرطة التي تمس الكرامة العراقية ويغلقوا الفضائيات التي تروج لافكار متخلفة مثل " الديمقراطية " و" الحريات الشخصية " و" التنوع الاجتماعي " فهي بدع اميركية وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة الى جهنم وبئس المصير . المواطن البصري لامجال له لقراءة مثل هذه السخافات ، فهو حقيقة منشغل بعملية اعمار واسعة النطاق ، حتى ان مجلس المحافظة يفكر في استيراد عمالة آسيوية بعد ان اختفت الى الأبد ظاهرة البطالة واختفت معها ايضا مشاهد "مساطر" العاطلين عن العمل ، بل ان أصحاب المقاهي البصراوية يشكون حقيقة من قلة الزبائن بسبب الطلب المتزايد على الايدي العاملة . اما قضية البزل الايراني والسدود التي قد تنهار في اية لحظة فهي من اختصاص المستشارين فقط ! وامام كل التدهور الحاصل في الخدمات المقدمة للمواطن ، من بغداد وانت "داير" يقف السادة اعضاء مجالس المحافظات في الصف الاول "مدافعين" عن حقوق المرأة التي تحولت الى مواطن من الدرجة العاشرة في اشكال متنوعة من الانتهاكات لوجودها الانساني برمته ، خصوصا عندما تقتل وتقطع لاسباب تافهة ، امام صمت السادة الاجلاء في مجالس المحافظات الذين ربما يعتبرون مثل هذه "الانفلاتات " جزءا من التغيير الديمقراطي في العراق وان على المرأة ان تدفع فاتورتها في حين ان عليهم ان يقبضوا الثمن وهم مقتنعون ان اخلاء الشوارع النظيفة والمعبدة والمخدومة جيدا ، من "العورات" هي من المهام التي ستحجز لهم مكانا في الجنة قبل غيرهم .

ان الخدعة الحقيقية هي الترويج بان الانتخابات هي المعيار الوحيد و الحقيقي للديمقراطية فيما استخدمت صناديق الاقتراع في اكثر من تجربة محلية وعربية واقليمية وعالمية لصعود الدكتاتوريات الناشئة والمخضرمة معا والتي ضاعت في مرحلة صعودها الحريات العامة والشخصية لصالح الدعاية الكبرى لصناديق الاقتراع !!

الدعوة لاتحاد القوى والشخصيات الديمقراطية..

مهمة آنية عاجلة

كاظم حبيب

حين يشعر الإنسان بتزايد الضغوط عليه وعلى حريته وقدرته على الحركة الفكرية والسياسية والاجتماعية من جانب أجهزة الدولة أو بعض القوى السياسية المشاركة في الحكم أو قوى أخرى، يبدأ بالتحري عن تلك القوى التي تلتقي معه بهذه المعاناة ويسعى للاتفاق معها على صيغة من العمل المشترك لمواجهة ما قد ينمو ويتسع ويتطور بحيث يتحول إلى مسار يدفع باتجاه مصادرة المزيد من الحريات العامة والحقوق الأساسية. وما يصح على الأفراد ينطبق أيضاً وبقوة مضاعفة على الأحزاب والكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وإذا كان الإنسان، أو أي حزب سياسي أو منظمة مجتمع مدني، قد عجز عن شم رائحة هذه المخاطر مبكراً ولم يسارع إلى أخذ الحيطة والحذر والتأهب الجمعي لمواجهة هذه الضغوط، فإن هذه المهمة تصبح أكثر إلحاحاً وأشد ضرورة عند مواجهة المخاطر مباشرة، لأنها حينذاك لا تمس هذا الشخص أو الحزب أو المنظمة، بل إنها تمس وتهدد المجتمع بأسره. وفي هذا الواقع المعيش حالياً يكمن بل يبرز الخطر الأساسي والمباشر.

لقد فشلت القوى والشخصيات الديمقراطية، ولأي سبب كان، عن تحقيق ما كان ينبغي أن يتحقق خلال السنوات السبع المنصرمة في ما بين القوى والشخصيات الديمقراطية العراقية ومن مختلف القوميات في البلاد وبالصيغة المناسبة التي تجمع الغالبية وليس القلة. وكان هذا الفشل خسارة فادحة للجميع يتلمسها الإنسان حالياً وأكثر من أي وقت مضى، خاصة إذا أدركنا أن قانون اقتصاد الوقت لا يمس الإنتاج وحده وحساب الإنتاجية والقيمة ، بل يمس الحساب السياسي، وكما قيل قديماً: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.

كل القوى والشخصيات الديمقراطية تدرك تماماً بأن التحالفات السياسية عملية معقدة جداً وقلقة ومحفوفة بالمصاعب في مجتمع كالعراق حيث يتسم الحراك السياسي بالتغير السريع في القوى والمواقف وحيث تكون أجواء العلاقات السياسية أكثر تعقيداً في ما بين القوى والأحزاب السياسية، وبالتالي فإن الوصول إلى برنامج مشترك وقواعد عمل مشتركة وثقة متبادلة تستغرق وقتاً ليس بالقصير نتيجة لتلك التعقيدات. ومع ذلك، فإن فشل الأعوام السابقة لا يعني فشلاً جديداً مع بدء العام الميلادي الجديد، بل يمكن أن تكون تجارب السنوات العجاف السابقة دافعاً جديداً للجميع لمواصلة اللقاءات والتباحث والتعامل بندية عالية وشعور بالمساواة في الحقوق والواجبات وبالمسؤولية إزاء مصائر الشعب والبلاد من جانب كل القوى والشخصيات الديمقراطية العراقية.

حين بادرت شخصيات عراقية نسائية ورجالية إلى توجيه النداء الداعي إلى اتحاد القوى والشخصيات الديمقراطية العراقية لم يكن في بالها ولا هو مطروح بأي حال إنشاء كيان سياسي جديد أو منظمة سياسية جديدة، بل كان النداء دعوة قوية وعاجلة من مئات الشخصيات العراقية التي ترى أن اتحاد القوى والشخصيات الديمقراطية غير قابل للتأخير والتأجيل، بل ضرورة ملحة تستوجبها الأحداث اليومية الجارية على الساحة السياسية العراقية منذ ثماني سنوات تقريباً، أو بتدقيق أفضل منذ الجولة الانتخابية الأخيرة لعام ٢٠١٠ وما نشأ وحصل بعدها على الصعيدين الداخلي والإقليمي وعلى الصعيد الدولي في ما يخص الشأن العراقي، حيث اتسع التدخل الإقليمي والدولي بمستويات عالية جداً وجديدة.

إن النداء كان ولا يزال وسيبقى يسعى إلى حث كل القوى والشخصيات الديمقراطية في العراق على نحو خاص وفي الخارج إلى شحذ الهمم وتكثيف الجهود لمواصلة الحوار الجاري وتعجيل وتيرة حل المعضلات التي تعترض طريق قيام مثل هذا الاتحاد للقوى والشخصيات الديمقراطية، إذ أن أي تأجيل فيه يعتبر بمثابة إلحاق المزيد من الأضرار بالحركة الديمقراطية وبالحياة الثقافية الديمقراطية التي يسعى إلى تحقيقها التيار الديمقراطي.

إن شعار «قووا تنظيم الحركة الديمقراطية في العراق» لم ينطلق من فراغ وليس شعاراً عبثياً، بل استند إلى واقع عراقي قائم يشير إلى ضعف مواقع هذا التيار بسبب تفكك قواه وابتعاد بعضها عن البعض الآخر، وبالتالي يزداد ضعف كل منها وكلها في آن حين لا تتحد وتتعاون وتتضامن في ما بينها. وإن وحدتها حول برنامج موحد وقواعد عمل موحدة تعتبر العامل الأساسي الذي سيسمح لها بالتعبير الأفضل عن مصالح القوى التي تسعى إلى تمثيلها والدفاع عن مصالحها، وهو الشعب العراقي بكل قومياته وبكل فئاته الاجتماعية التي يهمها دفع العراق إلى طريق الحرية والديمقراطية والدولة الاتحادية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الطريق ليس معبداً وهناك الكثير من القوى التي تسعى إلى وضع العصي في طريق الاتفاق، سواء برفض البعض أو بطرح مزايدات بالشعارات أو شروط العمل أو من قوى أخرى من خارج التيار الديمقراطي. ولهذا يفترض إبداء المرونة العالية والاستعداد للمساومة في إنجاز البرنامج، إذ لا يمكن تصور إنجاز برنامج مشترك يتضمن جميع البرامج التفصيلية للقوى والشخصيات الديمقراطية، بل يفترض إن يعبر عن الحصيلة المقبولة والواقعية من المهمات التي يمكن تحقيقها في ظل الأوضاع الراهنة وموازين القوى السياسية من جهة، ويمتلك ديناميكية السعي لتحريك الأجواء باتجاهه وإلى إجراء تغيير تدريجي في موازين القوى لصالحه وصالح قوى المجتمع الأساسية المنتجة للخيرات المادية والتي عانت الأمرين خلال العقود المنصرمة والتي لا تزال تعاني الكثير من جهة ثانية.

إن الوقت لا يسمح بتأخر إضافي في تشكيل مثل هذا الاتحاد للقوى والشخصيات الديمقراطية. فالهجوم على الحرية الفردية والحريات العامة وعلى الحياة والثقافة الديمقراطية يجري على قدم وساق. والاحتجاجات التي تصاعدت في الآونة الأخيرة من الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق ومن جمهرة متنامية من المثقفات والمثقفين ومن رابطة المرأة العراقية في النجف وفي غيرها من المدن العراقية أو من بعض القوى السياسية، كلها تدلل عن وجود توجّه محدد ومبرمج تتزعمه قوى سياسية عادت إلى السلطة بقوة واحتلت مواقع مؤثرة أكثر في الحكومة وأجهزة الدولة وفي الكثير من محافظات الوسط والجنوب وبغداد وزخم متصاعد يهدد الواقع العراقي بالكثير من المشكلات التي تذكرنا بعهد لا نتمنى أن يعود بأي حال من الأحوال.

أتمنى أن نعي جميعاً مهمات المرحلة وأن نعمل بأقصى الجهود من أجل تحقيق اتحاد القوى والشخصيات الديمقراطية والعلمانية الديمقراطية العراقية بقاعدة سياسية واجتماعية واسعة ومتسعة دوماً.

مجتمعاتنا تزحف نحو سراديب معتمة

د. سيّار الجَميل

كل يوم يمضي علينا نشهد فصلاً مأساويًا جديدًا.. كل زمن يتقدم بنا نحو الأمام، ومجتمعاتنا تزحف نحو الوراء! عندما كنا نعاني ديكتاتورية زعيم، أو تسلط حكومة، أو شراسة دولة.. فإننا اليوم نعيش تفكك مجتمع، وقد تشظّت العلاقات فيه.. ولم نرث من التاريخ إلا أسوأ صفحاته! لقد كانت مجتمعاتنا تتميز بالتنوع والتعدد سواء في الأديان أو المذاهب أو الأعراق أو الثقافات مع اجتذاب الجاليات،

وتجد فيها كل ألوان الطيف.. كانت متعايشة متماسكة، ولو لم تكن كذلك لما بقيت معاً طوال هذا الزمن الذي صادفت فيه كل أنواع التحديات، وعانت من خلاله كل المآسي والكوارث والنكبات التي فرضها الآخرون عليها.

اليوم ولأول مرة أجد الصورة تتغير في مجتمعاتنا العربية التي تسير نحو سراديب معتمة.. والتغيير أجده خطيرا، لا يمكن أن يتخيله صاحب عقل وتفكير ومنطق.. اليوم تتفجر حصوننا من داخلها لأسباب أجدها تافهة جدًا، ويراها غيري مهمة جدًا كونه سيقضي فيها على الأعداء.. إن التفسخات التي تعانيها مجتمعاتنا اليوم، والتي كنت قد حللت مع غيري من الكتّاب والمختصين بعض مخاطرها.. ستنتج نتائج وخيمة على أجيالنا القادمة.

لماذا الانتزاع بعد كل هذا التاريخ؟

إنني لا أتخيل هؤلاء الذين يحملون رايات التكفير والتطهير، ويستخدمون كل وسائل الدمار والتنكيل.. ما الذي يريدون الوصول إليه؟ ولماذا اكتشفوا فقط الآن أن المسيحيين هم خطر على الإسلام والمسلمين؟ ولماذا يلتزمون نصًا معينًا، ويتركون جملة كبيرة من النصوص والعهود والمواثيق التي سنّت ووقعّت بين المسلمين والمسيحيين منذ اللحظات الأولى لولادة الإسلام؟ وإذا كان المسيحيون العرب في أي بلد من بلداننا هم المادة الأولى لهذه الأرض، وأنه المواطن رقم واحد في كل من مصر والعراق وبلاد الشام وغيرها، فكيف يمكن للآخرين أن ينتزعوا هذا الحق الشرعي والتاريخي منه؟ وبأي شرع أو قانون أو نص ديني أو إلهي.. يمكن للبعض من المعتوهين أن يحاول اجتثاث هؤلاء عن أرضهم وانتزاع هويتهم باسم الإسلام؟

يقول الصديق حازم صاغية في مقالة ذكية له في جريدة الحياة قبل أيام: «جريمة الكنيسة العراقية الأخيرة التي ارتكبها مقاومون أصوليون دليل على الانسحاب من «العروبة».. ولأنها ليست الجريمة الأولى من نوعها، ولأنّ مثيلات لها سبقتها في العراق وفي غير العراق، جاز القول أنه انسحاب كثيف وعميق، لا هامشيّ ولا عَرَضي..»! نعم.. لقد تم الانسحاب من العروبة التي أصبحت عنوانًا تافهًا في أدمغة ليس من لم ينتم إليها، بل حتى من أولئك الذين لبسوا لباس الدين، وحاربوها حربا شعواء، بل انهموا كل من نشر فكرها وثقافتها وتراثها تهما ظالمة، ونحن نعلم كم كان دور المسيحيين العرب كبيرًا في ذلك، قبل أن يغدو بعض السياسيين والمفكرين العرب المسيحيين من مروّجي الأيديولوجية القومية العربية الثورية التي انتكست انتكاسات مريرة بسبب الأساليب الشوفينية التي استخدمتها متطفلة على كل أفكار النازية والفاشية في أوروبا القرن العشرين.

إنني أتفق مع الأخ صاغية أن «التحويل هذا كان أولى عمليات الطرد النظري والرمزي التي واجهت الأقليات، وفي ما خصّ المسيحيّين تحديدًا، تسهل المقارنة بين موقعهم في العروبة الثقافية.. وبين موقعهم في العروبة السياسية».. ويمكنني أن أضيف أن شناعات الأصوليين في القتل الرخيص للإنسان لم يجد حتى الآن من يوقفه عند حدّه، كونه يجد بيئة خصبة للنمو، أو يحيا بكل خلاياه في نسيج يؤهله على فعل تلك الشناعات القاتلة.. إنها مشكلة حقيقية عالجها بكل جرأة الصديق عبدالله كمال قبل أيام في بعض مقالاته بجريدة «روزاليوسف» معالجة متميزة عندما كشف أن نسيج الأحزاب والجماعات الإسلامية وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، يشترك أغلبها في تأييد ما يحدث، بل يتم الربط بين ما هو أمريكي خارجي وبين ما هو حكومي داخلي.. من الناحية السياسية، وهنا أضيف أن الربط يتم أيضًا بين من هو مسيحي عربي مهما كانت جنسيته العربية وبين ذاك المحتل الخارجي كونهما يمثلان «الصليبية» (كذا)! وأضيف بأن بعض الكتّاب التافهين الجدد الذين خرجوا علينا بكل فجاجتهم في السنوات الأخيرة يقدمون موضوعاتهم بتشويه متعمد وتزوير مقصود.. فيجعلون الصراع الحاصل والقتل المباح هو حصيلة إرث دموي من الصراع الديني بين المسلمين والمسيحيين امتد منذ ١٤٠٠ سنة، وهذا لم يحدث أبدًا كما سأثبته قريبًا ومن خلال المصادر الكنسية والمسيحية بالذات.

الرؤى الأساسية الثلاث

نحن أمام ثلاث رؤى إذن.. فماذا نقول إزاء كل رؤية من هذه الرؤى؟

أولا: نعم، نحن أمام هجمة تاريخية مجهولة الهوية، وقوية البنية، وذكية المنهج في استئصال المسيحيين من بيئاتهم وأوطانهم الأصلية.. وسحق إرادتهم بقتلهم، وتفجيرهم، وهدم كنائسهم بأساليب شنيعة لا يمكن أن يقبلها أي إنسان يمتلك ضميراً حياً، وإذا كانت العروبة السياسية التي أسميتها بالفكر القومي هي الإيديولوجية القومية التي يتهم المسيحيون بقيادتها قد انتهت لسوء الممارسة التي زاولتها على امتداد خمسين سنة، فإن الإسلام السياسي الذي يجتاح عالمنا اليوم إيديولوجية ناقمة ومعادية ليس للغرب فحسب، بل حتى للمجتمع الذي يؤويه، وقد عبث به الإسلاميون سواء الذين كانوا خارج السلطة أم الذين تولوا السلطة، ولكنه ظاهرة سترحل وتزول، وستحتاج إلى زمن لا يقل عن ثلاثين عاما قادمة!

ثانيا: نحن أمام أحزاب وجماعات دينية في بلداننا العربية والإسلامية.. ربما تأتى إدانتها للإرهاب وعمليات القاعدة شكلية على استحياء، ولكنها لم تقف وقفة بطولية وإنسانية لما يجري على يد الأصوليين والإرهابيين الذين لهم أجندتهم وأهدافهم وإيديولوجياتهم الدموية.. وهم ممولون من بلدان وحكومات معينة لتنفيذ خططهم التي تحولت أهدافها السياسية من ضرب الحكومات إلى تمزيق المجتمعات. إن الإرهاب إن لم يقف كل المجتمع ضده، مهما كانت أشكاله وصوره ومضامينه.. فليس باستطاعتنا فعل أي شيء لإيقافه.. إن مجرد وجود حكومات تسيطر عليها أحزاب دينية، فالمنطق يقول أن العقيدة الدينية ستأكل أية نزعة وطنية أو إنسانية وستقف ضد القانون.. كالذي نشهده اليوم بشكل سافر في العراق مثلاً!

ثالثا: نحن أمام قوى وجماعات ونخب تمتلك زمام الإعلام، وتشارك في بث أخبار وكتابات وخطابات وتحليلات لا تمت للحقائق بصلة.. بل إنها تستغل الأحداث المأساوية لتوظفها سياسيا وإيديولوجيا وطائفيا.. فهم بمثل هذه الأعمال يساعدون الإرهاب لتأدية وظائفه من ناحية،

ويقدمون الفتن الجاهزة على طبق من ذهب لأصحاب القرار لضرب الوحدة الاجتماعية والوطنية التي يألفها الجميع. إن العصر وأدواته الإعلامية والسياسية قد سمح لكل من هبّ ودبّ أن يطلق الأحكام جزافا، وأن يتكلم حسب ما يريد أو ما يراد له من دون أي معرفة، ولا أي تحقيق، ولا أي تدقيق.. فتجد الرأي العام تعصف به أفكار لا أساس لها من الواقع أبدا! ومادامت البيانات والكتابات والمناهج وكل ما يصدر.. لا يستند في مرجعيته إلى الحقائق والعقل، فإن المجتمع سيغرق في الفتن والمشكلات.. ولابد من أن أقول: إن حياتنا الاجتماعية تشهد مثل هذه الأوضاع لأول مرة في تاريخها، إذ لم تمر مثل هكذا أحوال عليها في الماضي !

ما العمل؟

إن الهجمة التي تتعرض لها مجتمعاتنا ضارية جداً، وإن تحدياتها لم تجد حتى اليوم أية علاجات حقيقية وصارمة.. خصوصا أن أغلب مجتمعاتنا قد أصابها الصمم، وأنها انغلقت على ذهنية جامدة لا تريد أن تتحرك أبداً عنها، وأنها تتلاقح يومياً على إعلام مهيّج يثير الفتن والاحتقانات.. وأن أحزاباً وجماعات وكتلاً سياسية دوغمائية تلبست لبوس الدين، وانقضّت على المجتمع انقضاضاً خطيراً تحت لافتات وشعارات ولدتها ظروف العالم إثر ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ وما جرى من تداعيات في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إن الحكومات منشغلة بأمنها الداخلي أولا، والانقسامات الإيديولوجية التي ولدتها الطائفية ثانياً.. وابتعد المناخ العام عن الروح المدنية التي افتقدت في بلدان، وانكمشت في بلدان أخرى.. وفي ظل هكذا أوضاع مأساوية، تبلورت ظاهرة الإرهاب الخطيرة، وتقودها منظمة القاعدة التي لا يعرف عنها أية تفاصيل.. وقد ورثت جماعات أصولية اتبعت النهج نفسه سابقا، وهي جزء من ظاهرة أكبر لما فعلته منظمات إرهابية شهدنا ما الذي كانت تفعله في العالم على امتداد خمسين سنة مضت!

إننا أمام محنة كبرى إن لم يقم المجتمع بردفعل قويّ ضدها، وستبقى الحكومات عاجزة أمام هذا الطغيان المدمر الذي سيجتاح عالمنا، إن الأجيال الجديدة إن لم تستبدل أذهانها لتقف إزاء هذه التحديات، فإن مجتمعاتنا ستنتقل من جحيم إلى آخر! إن الإعلام العربي الموجّه إن لم يكن ذكياً ومبرمجاً وهادئاً وحضارياً في الوقوف إزاء هذه التحديات فسيبقى عاملاً مساعداً لهذه الظاهرة الخطيرة أن تستفحل وتمتد في عبثها.. على الإعلام العربي ألاّ يتذرع بالمناخ الديمقراطي، وكأن القتلة والمجرمين لهم رأي يمكننا مجادلتهم أو الحوار معهم! على كل من يكتب ويخطب وينشر أن يفكر قليلا في حجم المأساة، وأن يتأكد من معلوماته! إننا بحاجة ماسة إلى النقاد والمدققين في كل ما ينشر ويذاع حتى يتبين للناس الخطأ من الصواب.. مطلوب من الجميع مسؤولين ومواطنين ومتحزبين.. أن يزرعوا روح المحبة والتسامح في أي مجتمع من مجتمعاتنا.. وأن يدينوا أي فعل دموي مشين إدانة فعلية غير متلكئة.. وأن يكون القانون المدني هو الحكم الفصل بعيداً عن إصدار الفتاوى أو توزيع البيانات أو نشر الخطب.. وليعلم الجميع أن السنين القادمة ستشهد فصولاً مأساوية مريرة، إذا ما وصل أي حزب ديني أو طائفي إلى السلطة.. وستدخل مجتمعاتنا في سراديب مظلمة لا يعلم متى تخرج منها إلا الله!

من حمورابي الى القرن الحالي.. حقوق الانسان ثقافة عالمية

على الرغم من كثرة ترديد مفهوم حقوق الإنسان ، إلا انه لم يترسخ بعد في المجتمع والعقل العراقي والعربي ، لأسباب عديدة عملت ولا زالت لصالح سيادة ثقافة السلطان . فلا يزال المجتمع يعيش ويتحرك على أساس أن (السلطان ظل الله في الأرض) . والسلطان ، كما هو معروف ، له أتباع وجلاوزة من الكتّاب والشعراء وغيرهم يدافعون عن سياساته ويروجون أفكاره ويزينوها للناس ، وهؤلاء يسميهم الكواكبي (المتمجدين) ، وهم ذات الذين تحدث عنهم الدكتور علي الوردي في كتابه (وعاظ السلاطين) .

محمد ناجي / كاتب عراقي
muhammednaji@yahoo.com

تحالف المصلحة والمنفعة المتبادلة بين الطغاة ، كبروا أم صغروا ، ووعاظهم له دور مؤثر وحاسم في تشويه مفهوم وثقافة حقوق الإنسان ، وفي إشاعة كل ما ينفر ويبعد الناس عن هذا المفهوم والثقافة . ومن جملة ما أشاعوه ، مثلا ، أن حقوق الإنسان مفهوم غربي يتعارض مع ثقافتنا وتقاليدنا وديننا ، وهذا كلام غير صحيح ومردود عليهم ، ففي موروثنا الثقافي ما يؤيد أنها ثقافة إنسانية عالمية ، وأننا كعرب ومسلمين وشرقيين لنا دور ومساهمة في هذه الثقافة ، نجح الحكام ووعاظ السلاطين بمهارة في التعتيم عليه وتهميشه وتغييبه في خزائن موصدة الأبواب ، والويل لمن يجرأ على الإشارة إليه والخوض في تفاصيله .

إن ثقافة حقوق الإنسان المعاصرة ، التي يمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠ ، وبقية المواثيق والعهود والإتفاقيات التي تبعته ، ركيزتها الأساسية ، لم تظهر فجأة أو من الفراغ ، بل مرت بمراحل وتطورت مع تطور البشرية . والمتابع يجد إرهاصاتها لدى شعوب وحضارات العالم القديم ، وفي دياناتهم السماوية وغير السماوية ، فكانت على شكل أفكار وتعاليم وحِكَم ، دعت إلى الحق والعدل والمساواة بين البشر والحرية ومكارم الأخلاق ، تبلورت لاحقا في نصوص مدونات وشرائع ، وبعدها وثائق وإعلانات ، وصولا إلى نصوص قانونية واضحة تحدد شكل العلاقة ليس بين أفراد المجتمع فقط ، بل أيضا بين السلطة والمواطن ، تضمنتها دساتير الدول وقوانينها ، وأصبحت ملزمة لحكوماتها ، ومنها حكومات الدول العربية ، التي وقعت كلها من دون استثناء ، على الأقل ، على أحد مواثيق حقوق الانسان .

ففي الصين القديمة كانت هناك تعاليم كونفوشيوس قبل ٢٥٠٠ ق. م. والتي قال فيها ((لا تفعل مع الآخرين ما لا تريد أن يفعلوه معك)) . وفي سومر وبابل وجدت تعاليم أوركاجينا ، حاكم مدينة لجش ، التي وردت فيها كلمة " الحرية " لاول مرة في تاريخ البشرية ، كما سن قوانين حمى فيها الضعفاء من ضروب الابتزاز ، ووضع الشرائع التي تحول دون اغتصاب الأموال والأملاك . وجاءت (قوانين حمورابي) (٢١٣٠- ٢٠٨٨) ق. م. واعطت الزوجة (مثلا) حقوقاً عديدة ، من بينها حقها في طلب الطلاق من زوجها ، وحقها في التجارة وتملك المال . وقد نصت المادة ١٤٨ ((ليس للزوج أن يطلق زوجته المريضة بل عليه أن يعيلها طالما هي على قيد الحياة ولكن له أن يتزوج بامرأة أخرى)) . ومن النصوص المميزة ماورد في المادة ١٧٥ : ((يحق للعبد أن يتزوج امرأة حرة ويكون أبناؤهما أحرارا)) .

وإذا كانت شرائع بابل قد افتقرت إلى ما يفيد وجود حق للفرد على الحاكم والدولة ، ولم يوفر القانون للناس الحماية السياسية ، فقد وفر لهم في عدد من المواد الحماية الاقتصادية : ((إذا ارتكب رجل جريمة السطو وقبض عليه ، حكم على ذلك الرجل بالإعدام . فإذا لم يقبض عليه كان على المسروق منه أن يدلي ، في مواجهة الإله ، ببيان مفصل عن خسائره ؛ وعلى المدينة التي ارتكبت السرقة في داخل حدودها والحاكم الذي ارتكبت في دائرة اختصاصه أن يعوضاه عن كل ما فقده . فإذا أدى السطو إلى خسارة في الأرواح دفعت المدينة ودفع الحاكم تعويضا إلى ورثة القتيل))

وفي مصر الفرعونية كانت مدونة أو (قانون بوخوريس) ، أحد ملوك الأسرة الرابعة والعشرين (٧١٨ – ٧١٢) ق. م. التي ورد فيها حق المرأة المتساوي مع الرجل في وجوب الموافقة والقبول في عقد الزواج ، والحق المتساوي في طلب الطلاق ، والمساواة في الإرث دون تمييز بين الذكر والأنثى ، وأيضا على إلغاء نظام استرقاق المدين بسبب الدَيْن ، وجعله مسؤولا عن دَيْنه في ماله فقط دون جسمه.

ويرى بعض المؤرخين أن بوخوريس قد تاثر بمدونات بلاد الرافدين ولاسيما شريعة حمورابي ، وأن (قانون سولون) اليوناني قد تأثر بمدونات مصر القديمة ولاسيما مدونة بوخوريس . وتبعه قانون (الألواح الإثنى عشر) الروماني الذي تأثر (بقانون سولون) واخذ منه .

وفي بلاد فارس هناك مدونة يعدها الكثيرون ، وفقا لما ذكرته الأمم المتحدة في الذكرى ٦٠ لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أول وثيقة لحقوق الإنسان ، وهي الوثيقة المسماة (مرسوم كورش) ٥٢٩ ق.م. ورد فيها : ((الآن وقد وضعت فوق رأسي تاج مملكة فارس وبابل وأمم الأقطار الأربعة بعون من مازدا أعلن ما يلي : .... سوف احترم أديان وعادات ومعتقدات الشعوب التي نصبت ملكا عليها ، ولن أسمح أبدا لأي من حكامي والتابعين لي أن يتعالى على الآخرين أو يؤذيهم .... لن أفرض حكمي أبدا على أية أمة طوال حياتي .... وإذا كان هناك شخص ضعيف أو مضطهد فسوف أدافع عنه وسوف أسترد له حقه وأنزل العقاب بالمضطهد .... لن أسمح ابدا لأي شخص أن يستولي على ممتلكات الآخرين بالقوة أو بأي وسيلة ظالمة أخرى دون تعويض مناسب ، إنني اعلن اليوم إن

كل إمرئ حر في اختيار الدين والعادات التي يفضلها وأن يحيا أينما شاء ، وأن يعبد ما يؤمن به ، وأن يقوم بخدمة معتقداته ، وأن يشغل وظيفته بشرط أن لا ينتهك أبدا حقوق الآخرين .... وطالما أنا على قيد الحياة لن اسمح لأحد أن يتاجر في الرجال والنساء كعبيد ، لا بد من وضع حد لهذا العمل في العالم كله ....))

أما بالنسبة للعرب ، فكان لديهم (حلف الفضول) الذي أبرمته القبائل العربية في حوالي عام ٥٩٠ الميلادي ، والذي ورد ذكره في أحد وثائق الأمم المتحدة كأول التحالفات المتعلقة بحقوق الإنسان . وقد ذكر حلف الفضول إبن الأثير في الكامل في التاريخ ، واليعقوبي في تاريخه وايضا جواد علي في المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام . وإذا كان هناك خلاف حول مناسبة وسبب التسمية فإن هناك إتفاقاً على ان المتحالفين قد اتفقوا ((على أن لا يظلم أحد بمكة ، وأن ينصروا المظلوم ويأخذوا له حقه ممن ظلمه)) ، وقال فيهم عمرو بن عوف الجرهمي:

إنَّ الفضول تحالفوا وتعاقدوا
ألا يُقرّ ببطن مكة ظالمُ
أمرٌ عليه تعاهدوا وتواثقوا
فالجارُ والمعترُّ فيهم سالمُ

وقد قال الرسول الكريم محمد (ص) في حلف الفضول ، بعد البعثة النبوية : ((حضرت في دار عبد الله بن جدعان حلفا ما يسرني به حمر النعم ، ولو دعيت إليه اليوم لأجبت)) .

وقد تطورت هذه الثقافة بعد ظهور الإسلام ، رغم أن بين حكام اليوم ورجال الدين ومثقفي الإسلام السياسي من يريد أن يضعه بالضد من هذه الثقافة والحركة ، أو يرونه سابقاً عليها وأكثر شمولا منها ، ويضعونه فوقها ، وهم في الواقع اليومي لا يؤمنون ولا يلتزمون حتى بما يدّعون ، بل يستخدمون هذا الإدعاء كمبرر لتجهيل المواطن ، وغطاء للتجاوز عليه وانتهاك حقوقه ! فما ورد في كثير من آيات القرآن الكريم ، تدعو لاحترام الإنسان وكرامته والى العدل والمساواة ، وهي في الأعم الأغلب لا تتناقض مع المواثيق الدولية التي تحولت إلى نصوص قانونية محددة ، منها على سبيل المثال ((ولقد كرمنا بني آدم)) و((وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)) و ((ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم)) وأيضا ((من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا)) وكذلك ((لا إكراه في الدين)) و ((إدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) و ((إن الله يأمر بالعدل والإحسان)) .....

وللرسول الكريم مواقف وأحاديث كثيرة تعزز هذا الاتجاه منها : ((الناس سواسية كأسنان المشط)) وأنه ((لا فرق بين عربي وأعجمي إلاّ بالتقوى)) و ((لا فضل لابن البيضاء على ابن السوداء إلا بالحق)) و ((ما آمن بالله من بات شبعانا وأخوه جائع)) و ((لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متتعتع)) و ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)) وايضا ((عدل ساعة خير من ٦٠ سنة عبادة)) .

وتبعه الخلفاء الراشدون فجاء في خطبة أبي بكر عند توليه الخلافة سنة ١١ هج ((أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ...)) . وبعده عمر بن الخطاب ومقولته الشهيرة لعمرو بن العاص : ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟)) وكذلك عهده لأبي موسى الأشعري ١٤هج المتضمن شروط القضاء : ((أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، وأس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ....)) .

أما علي فيعجز هذا المقال عن الإحاطة بمواقفه التي مثلت مدرسة للعدل والحق والإنصاف . وقد اشتهر بأكثر من قول وموقف ، منها ما تضمنته رسالته إلى مالك الأشتر حين ولاه على مصر ، والتي أصطلح على تسميتها – عهد الأشتر– والتي سماها جورج جرداق (دستور ابن ابي طالب) ومما جاء فيها : ((وأشعر قلبك الرحمة للرعية ، والمحبة لهم والالفة اليهم ، ولا تكن عليهم سبعاً ضارياً تغنم أكلهم فانهم صنفان : إما أخ لك في الدين أو نظير في الخلق .... وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها ، وإنما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع ، وسوء ظنهم بالبقاء ، وقلة انتفاعهم بالعبر ..... إياك والدماء وسفكها بغير حلها ، فإنه ليس شيء أدعى لنقمة ولا أعظم لتبعة ولا أحرى بزوال نعمة وانقطاع مدة من سفك الدماء بغير حقها والله سبحانه مبتدىء بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة . فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه بل يزيله وينقله . وإياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة ، والتغابي عما يعنى به مما قد وضح للعيون فإنه مأخوذ منك لغيرك . وعما قليل تنكشف عنك أغطية الأمور وينتصف منك للمظلوم . املك حمية أنفك ، وسورة حدك ، وسطوة يدك ، وغرب لسانك)) . وله أيضا في إحدى خطبة : ((أيها الناس إن آدم لم يلد عبدا ولا أمه ، فالناس كلهم أحرار)) . وورد قوله أيضا : ((من أقر عن تجريد او حبس او تخويف او تهديد فلا حد عليه)).

وعلى هذا النهج سار علي بن الحسين (زين العابدين) ، حفيد علي بن ابي طالب (ت٩٥ هج) ، وتميز عن غيره بنص خاص يسمى (رسالة الحقوق) ضمنها ٥٠ حقاً تبدأ بحق الله الأكبر وتنتهي بحق أهل الذمة ، الذي ختمه بذكر الحديث الشريف ((من ظلم معاهدا كنت خصمه)) .

وله غير هذا مواقف ومقولات تؤكد على قضية الحق والعدل منها : ((العامل بالظلم والمعين له ، والراضي به شركاء ثلاثة)) !

بمثل هذا وغيره الكثير ، تتواصل هذه الثقافة إلى ما كتبه إعلام (عصر النهضة) خاصة الشيخ الأزهري رفاعة الطهطاوي

إذ وصلنا إلى قضية صياغة وكيفية صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن السجل التاريخي يكشف إن مسودة الإعلان قد حظيت بنقاشات جدية ومستفيضة شارك فيها عدد كبير من الدبلوماسيين من دول عديدة من بينها مصر والسعودية وسوريا ولبنان والباكستان والفليبين وكوبا وبولونيا والصين والهند والإتحاد السوفيتي . وكان شرف تقديم مقترح ميثاق حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة يعود إلى ريكاردو الفارو

الذي ذهب في بعثة إلى فرنسا عام ١٨٢٦ ، فكتب في (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) عن الدستور الفرنسي : ((السجل المكتوب فيه الأحكام المقيدة ، فلنذكره لك ، وإن كان غالب ما فيه ليس في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لتعرف كيف قد حكمت عقولهم بان العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد ، وكيف إنقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم ، وكثرت معارفهم ، وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم ، فلا تسمع فيهم من يشكو ظلما أبدا ، والعدل أساس العمران)) . ثم يذكر عدد من مواد الدستور : ((المادة الأولى – سائر الفرنساوية متساوون قدام الشريعة . المادة الرابعة – ذات كل واحد منهم يستقل بها ، ويضمن له حريتها ، فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة في الشريعة وبالصورة المعينة التي يطلبه بها الحاكم . المادة الثامنة – لا يمنع إنسان في فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ، ويطبعه بشرط أن لا يضر ما في القانون فإذا أضر أزيل)) . ثم يعود الطهطاوي ويكتب ((ولنذكر هنا بعض ملاحظات فنقول :

قوله في المادة الأولى : سائر الفرنساوية متساوون قدام الشريعة ، معناه سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في اجراء الأحكام المذكورة في القانون حتى ان الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره ، فانظر إلى هذه المادة الأولى فانها لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم ، وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظرا إلى إجراء الأحكام)) .

وللأفغاني والكواكبي ومحمد عبدة وعلي عبد الرازق والشيخ محمد حسين النائيني ، وغيرهم كتابات لا تقل أهمية أكدت على مفاهيم العدالة والحرية والدستور وضمان الحقوق ، كان لها وقعها وتأثيرها ، رغم كل التهميش والتعتيم الذي مورس ضدها وضد رموزها .

في العقود الأخيرة ، وبتأثير التغيرات السياسية في المنطقة والعالم ، وتطور تكنولوجيا المعلومات ، التي حولت العالم بالفعل إلى قرية صغيرة ، تواصلت حركة وثقافة الحريات وحقوق الإنسان مع مثيلاتها في مختلف بقاع العالم ، ورغم ضعفها الذاتي ، فإنها ألقت بظلها على أكثر المتشددين والمعارضين لها ، الذين ليس لديهم غير استخدام العنف ضدها حينا ، ورفع شعار الإسلام كلافتة لا أكثر ، حينا آخر ، كمن رفع القرآن على رؤوس الرماح ! وهذا البيان الختامي للمؤتمر الخامس للفكر الإسلامي الخاص بحقوق الإنسان في الإسلام المنعقد في طهران شباط/فبراير ١٩٨٧ ، نراه يتنقل بين التقليل من شان الحركة وبين استخدام مفهومها والسعي للحاق بها ، في مفردات وفقرات طغى عليها بوضوح تأثير المكان والظرف السياسي ، وهو يعلن في التوصية ((اولا : لما كان الإسلام هو الدين الذي يوفر للمسيرة الحضارية سبيل سعادتها وحصولها على حقوقها كاملة – الأمر الذي لم توفره من قبل إعلانات حقوق البشر الأخرى – فإن المؤتمر يدعو كافة العلماء والمفكرين والمصلحين الإنسانيين لدراسة الإسلام دراسة متكاملة ليعوا الأسس الحقيقية للحقوق الإنسانية في الإسلام ، كما يهيب بالمجامع العلمية الدينية في البلاد الإسلامية وغيرها لفتح أقسام تحت هذا العنوان ويحبذ إنشاء معهد إسلامي عالمي لحقوق الإنسان في الإسلام)) . ويظهر هذا التأثير أكثر وضوحا وإيجابية في توصيات ندوة حقوق الإنسان في الإسلام لمجمع الفقه الإسلامي – جدة ١٩٩٦ ، حين توصي ((١- التأكيد على أهمية مشاركة العالم الإسلامي بواسطة ممثليه وخبرائه في الملتقيات التي تتناول موضوع حقوق الإنسان ، للإسهام في صياغتها بصورة اساسية دون الإكتفاء بالنقد أو التعليق على التصورات الدولية بشأنها)) . والتوصية ((٩ – دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى النظر في استصدار ملحقات لإعلان القاهرة الذي صدر عن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية سنة ١٩٩٠ ، والذي حظي بالموافقة في مؤتمر القمة الإسلامي السادس بدكار ، ومؤتمر القمة الإسلامي السابع بالدار البيضاء ، تتناول تلك الملحقات الآليات والحقوق التي لم ترد فيه ولا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، مما يثبت تميز الإسلام وشموله واستيعابه لمراعاة الحقوق الإنسانية كافة)) . وعلى المستوى القومي العربي فقد صدر الميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب قرار من مجلس الجامعة العربية في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ، وهو من ٤٣ مادة وبخطاب وصياغة تقترب كثيرا جدا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وإذ وصلنا إلى قضية صياغة وكيفية صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن السجل التاريخي يكشف إن مسودة الإعلان قد حظيت بنقاشات جدية ومستفيضة شارك فيها عدد كبير من الدبلوماسيين من دول عديدة من بينها مصر والسعودية وسوريا ولبنان والباكستان والفليبين وكوبا وبولونيا والصين والهند والإتحاد السوفيتي . وكان شرف تقديم مقترح ميثاق حقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة يعود إلى ريكاردو الفارو ، ممثل بنما في الجلسة الافتتاحية للأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، وحضر ومعه مسودة قانون للحقوق الدولية اقترح دمجه مع ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن الرأي إستقر على إصدار إعلان دولي للحقوق ، فتشكلت لجنة برئاسة اليانور روزفلت في كانون الثاني/يناير ١٩٤٧ وعضوية ١٨ شخصاً من بينهم اللبناني شارل مالك ، مقرر اللجنة . وقامت اللجنة بتعديل نص المسودة وتدقيقه وتقديمه لمندوبي الدول للنقاش في جلسات يومية ، وتمت مناقشة كل تعديل ، وتم تقديم كل مادة في المسودة للتصويت المنفصل . وقد إمتد النقاش حول المادة الأولى مثلا لمدة ٦ أيام ، والسجل الرسمي لمناقشات اللجنة يضم ٩٠٠ صفحة ! وبعد سنتين أكملت اللجنة عملها في أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، وأحالت الإعلان العالمي إلى الجلسة الشاملة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء مراجعة إضافية قبل التصويت ، الذي حصل ليلة ١٩٤٨/١٢/١٠ . وقد تم قبول ٢٣ مادة من مواد الإعلان الثلاثين بالإجماع ، في حين امتنعت دول جنوب افريقيا والمملكة العربية السعودية والكتلة السوفيتية عن التصويت ، وصوتت عليه بالتأييد ٤٨ دولة ، ولم تعترض أي دولة عليه . وكما تكتب سوزان ولتز الأخصائية في حقوق الإنسان والشؤون الدولية في جامعة ميشيغان ((وإذ لم يلبّ مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أحلام المتفائلين ، فإنه تجاوز توقعات المتشائمين)) .

ولم يكن العراق بعيدا عن هذه الحركة ، فقد كان حاضرا في جلسات النقاش والتصويت على الإعلان العالمي عام ١٩٤٨ ، ووقعت مختلف الحكومات العراقية على عدد من المواثيق الدولية ، آخرها اتفاقية مناهضة التعذيب عام ٢٠٠٨ . كما إن الدستور العراقي الذي تصدرته الآية الكريمة ((ولقد كرمنا بني آدم)) ، تضمّن الحقوق والحريات في ٣٢ مادة وردت في الباب الثاني ، من المادة ١٤ ولغاية المادة ٤٦ .

ومن نافلة القول فإن وجود المواثيق الدولية ومواد الدستور لا يعني وجود الحريات فعليا ، كما لا يشكل ، بحد ذاته ، ضمانة للحقوق ، بل لابد من آليات وحضور فاعل ، كأفراد ومنظمات ، لديها القدرة على الضغط ومواجهة نزعات التسلط وانتهاك الحقوق ، التي يمكن أن تتغير حسب الظروف ، وتأخذ مسارات ومبررات متنوعة ، وطنية – قومية – دينية ، وحتى دستورية ، ولكنها حتما لن تتوقف ..... فالمال – والحق – السائب يعلم السرقة ويدعو للفساد والطغيان !

برسم محافظة بغداد

العودة ثانية إلى بغداد

بلقيس شرارة

سافرنا على متن طائرة الشرق الأوسط، التي أقلعت في الوقت المحدد، وصلنا مطار بغداد و استقبلتنا الوجوه العراقية، فقد اختفت الوجوه الأمريكية، التي كانت تتجول برشاشاتها، تراقب القادمين و المغادرين، مثيرة الرعب و الفزع في قلوب المسافرين.

خرجنا من المطار و سارت السيارة في الشوارع الرئيسة التي تقطعها نقاط التفتيش المنتشرة في جميع أنحاء بغداد، نظرت إلى أشجار النخيل الشامخة و التي أصيب بعضها بشظايا القذائف فظلت واقفة بلا رأس تتحدى الانسان، و أشجار جوز الهند المهملة، التي تئن من ثقل حمل أوراقها اليابسة، و بقايا أشجار الكاليبتوس المنحنية .

وصلنا شارع "طه" فلم أعرفه. إذ كلما أزور بغداد أجدها قد تَرّدت، فأحاول أن أتعرف على ملامحها من جديد، و كأنني غريبة عنها لم أترعرع بين شوارعها و بيوتها و ساحاتها و "دجلتها".

لذا فوجئت بالشارع كما فوجئت به في المرة السابقة، فقد ارتفعت أكياس الزبالة بجانب القواطع الممتدة في بدايته، و عندما سألت عن عمال التنظيف التابعين لأمانة العاصمة، كان الجواب: لا يرفعون أكوام الزبالة من دون رشوة يتقاضونها من أحد الساكنين في الشارع. لذا أصبح من المعتاد أن تدفع الرشوة لكي ترفع الزبالة من الشوراع وإلا فإن الزبالة تبقى قابعة أمام دورهم، تتطاير أكياس النايلون بألوانها المختلفة كلما هبت نسمة من الهواء. إذ انتشرت الرشوة في البدء بتشجيع من صدام حسين، في التسعينيات من القرن الماضي، فشملت الدوائر الحكومية و لم ينج منها حتى القضاء، و أصبح قبول الرشوة و السرقة جزءاً من سيكولوجية معظم الناس.

بعد يومين من وصولنا، أمطرت الغيوم المتكاثفة بغزارة لبضع ساعات، ففاض الشارع بالمياه، و انقلب إلى برك من الماء و الأوحال، و وصلت الحال أن وضع جسر لعبور الشارع من جهة إلى الجهة الأخرى. فقد قصفت محطات الكهرباء في حرب الكويت و تعطلت معها المجاري، و منذ ذلك الحين يعاني أهالي بغداد من هذه المشكلة البعيدة عن الحل على ما يظهر! كبعد الحكومة و المسؤولين عن المجتمع.

خلال فترة العشرة أيام التي قضيتها في بغداد خرجت مرتين من الدار، فشاهدت ما حل ببغداد. ليس هنالك شارع من دون حفر كبيرة تتخلله، و ليس هنالك رصيف يمكن السير عليه، من دون الصعود و النزول في الحفر. لكن الشوارع خالية من تعليق صور المسؤولين في الشوارع، فليس هنالك صور لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان و هذه ناحية إيجابية. لكن معظم الشوارع تزينها صور قيادات دينية.

كما كانت القدور الكبيرة منتشرة في الشوارع الفرعية من المدينة، و الطبخ مستمر حتى بعد أن انتهى عاشوراء، وكأنهم يعوضون عن حرمان ما مروا به من فترة منع ممارسة الطقوس تحت حكم صدام.

فالشعب المحاط بالاهمال في أبسط قضايا الحياة اليومية، يجب اشغاله بالطقوس، و كثرة الطقوس هو اشباع الناحية السيكولوجية، بإلهائه باللطم و البكاء و إقامة المناسبات الدائمة في التنفيس عن همومه. فقد علمتُ أن هنالك ٦٢ يوم عطلة في السنة، عدا عطلة اليومين في الاسبوع، فالعراقيون عاطلون عن العمل أكثر من ثلث السنة، هذا فيما لو عملوا في الأيام الأخرى.

> خلال فترة العشرة أيام التي قضيتها في بغداد خرجت مرتين من الدار، فشاهدت ما حل ببغداد. ليس هنالك شارع من دون حفر كبيرة تتخلله، و ليس هنالك رصيف يمكن السير عليه، من دون الصعود و النزول في الحفر. لكن الشوارع خالية من تعليق صور المسؤولين في الشوارع، فليس هنالك صور لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان و هذه ناحية إيجابية. لكن معظم الشوارع تزينها صور قيادات دينية.

أصبحت بغداد إحدى أبشع المدن في العالم، فالبناء العشوائي البعيد عن الذائقة و التناسق يهيمن على مفاصل المدينة، و الحس بالجمال منعدم تماماً. إذ ان معظم الطبقة الوسطى التي هاجرت في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي، تعرضت الآن بيوتها و أملاكها للبيع، فتلاقفتها الطبقة الجديدة التي نشأت مع صيغة الحكم الجديد. و هي طبقة ما دون المتوسطة، التي كانت محرومة في السابق، و بدل تعمير البيت و إدامته، فكل همها منصب على تهديم البيت الذي اشترته و إنشاء ثلاثة أو أربعة بيوت جديدة محله، من دون أي اشراف أو اعتراض على المخالفات التي شملت أحياناً حتى الرصيف. إن نهج الهدم و البناء المتأصل في بنية سيكولوجية المجتمع العراقي لهو نهج يرجع إلى مئات السنين.

أما الألوان المستعملة في صبغ تلك الأبنية الملتصقة ببعضها، فهي الألوان المختلفة من الأحمر أو الأخضر أو النيلي أو غيرها من الألوان الفاقعة التي تناسب فساتين النساء المبهرجة و ليس ألوان للعمارات و البيوت. و بدل من أن يهتم مجلس محافظة بغداد في إدامة تراث و معالم مدينة بغداد، فقد صب جهده واهتمامه في إصدار القوانين التي تتعلق بالقضاء على الرقص والموسيقى وغلق النوادي الاجتماعية. و إلغاء تدريس الموسيقى و المسرح، و هو اتجاه متشدد لا يختلف عن الموقف المتشدد من قبل الاصوليين في العالم الاسلامي.

كانت الأجواء مشحونة بتكوين الوزارة الجديدة التي ضربت الرقم القياسي في العالم و دخلت كتاب "كينيز"، فالحديث يدور حول لمن سيكون هذا المنصب و هل المنصب من المناصب الرئيسة أو "ديكور" أي من المناصب الاسمية. و المعركة دائرة بين القوى المتنازعة فيما بينها، لكن الشعب في واد و الحكومة في واد آخر. و لم يزلْ المجتمع المتفرج فيً انتظار السلطة فيما لو ستكون سلطة فعّالة.

كلما أترك بغداد و أتوجه إلى الطائرة أحس بألم في أعماقي، ألم يشوبه نوع من التفاؤل، لكني شعرت هذه المرة باليأس، رغم شمس بغداد الدافئة التي سرت في عروقي، و لكي ينقلب اليأس إلى تفاؤل يحتاج العراق إلى أجيال عديدة للتخلص من التركة التي يرزح تحتها.

حول من يريد اعادتنا الى القرون الوسطى

• لا يجوز انتهاك حرمة اتحاد الأد باء . فالأ د باء نور الوطن !
• المرأة العراقية في اغلب الاحيان كافحت اكثر من الرجل

عبد الزهرة العيفاري

في لجة الاجواء المفرحة بحلول الامن والامان (الذي لايزال نسبياً). وفي غمرة التهاني الواردة من الاشقاء والاصدقاء بتشكيل الوزارة بصورة تشاركية . وثبوت مقولة ان العراق بلد حضاري وهو دائماً يتغلب على الكوارث والصعاب بقوة ابناءه وبناته .... ثم على انغام الموسيقى العراقية الشعبية اخذت تصدح حناجر شباب عراقيين يقدمون انفسهم كمطربين كبار في الشوارع والساحات ، وتجلجل في الهواء الطلق مع الناس و بنجاح باهر اصواتهم الشبابية بأغانيهم ومونولوجاتهم البديعة المعنونة الى الوطن والى عيد الجيش والشرطة . وكل مواطن يريد ان يقول للعالم المحيط بنا : يا عالم اننا العراقيين ، ها نحن نفرح ونطلق الاهازيج الشعبية ، وشبابنا يرقصون في شوارع ورياض بلادنا العظيمة لاننا تحررنا ، ولم يعد العراق تحت سياط الدكتاتورية السوداء ، واخذنا ننعم بحكومة وطنية ونتأمل ان تكون لدينا ديمقراطية كاملة بالتدريج . ....

الى هنا والسعادة الغامرة طافحة على وجوه ابناء شعبنا . و الاجواء الفريدة هذه تزينها الاستعراضات و الاحتفالات بعيد جيشنا وشرطتنا لاول مرة في حياتنا بهذا الاندفاع والمسرة الطافحة ... الا اننا فوجئنا (ويا للاسف) واذا سماؤنا اخذت تلبدها غيوم سوداء الفنا منظرها البشع في العهود المبادة الغابرة . وقد شعرنا بالغصة التي حبست حناجرنا . لأننا ندرك افضل من غيرنا لكثرة تجاربنا المرة : ان الغيوم السوداء هذه التي بدأت تلبد سماءنا على حين غرة تعني ان على الابواب كارثة قادمة تدفعها قوى سوداء ازعجها فرح الشعب واحزنها الامل الوضاء الذي سينير طريقنا واقلقها ان النفوس طابت ولذلك غنت في سماء العراق . ومن تجاربنا وتجارب غيرنا ، وجدنا ان انحراف الجهات الرسمية يبدأ بالاختفاء وراء كلمات مستعارة من (الشريعة) ومن موقع الهجوم على وضع المرأة واعاقة بروزها في المجتمع . ! وكم نود ان لا يرى شعبنا مثل هذه السياسات بعد الان !!!.

و هكذا ... يبدو اننا لا نزال تحت التهديد واحتمالات التعسف . ولكن بأيدي الذين انتخبناهم واصبحوا وزراء برضا ء منا . واردنا ان تكون الديمقراطية والحرّيات الشخصية تترعرع على ايديهم . فهم منا ونحن منهم . ولكننا ـ كما يبدو ـ كنا في غفلة من امرنا . وظهرت حقيقة الناس ولكن من لون آخر . فالوزير يعتبر الوزارة ملكاً له ، والمحافظ سيد مطلق بحكمه على الناس من خلال وظيفته واعضاء مجلس المحافظة يقررون من خلال وظائفهم المسؤولة ما يفكرون به هم انفسهم حتى ولو كانت افكارهم متخلفة و تتنافى والتقاليد المتنورة لدى الناس المتحضرين وتتعارض مع الحريات الانسانية التي توصلت اليها شعوب الارض في العالم ... بينما دفع شعبنا الثمن غاليا ً لها ولكن بدون طائل . فوزير ما يتخذ قراراً وزارياً بفرض الحجاب على موظفات « وزارته « من البنات اللواتي تحررن منذ عهد قريب طبقا ً لسنة التطور البشري . ووزير اخر كان ينوي عزل الاطفال (اولاداً وبناتاً) في المدارس عن بعضهم لالغاء المنظر الحضاري الذي يشكله التلاميذ في صفوف الدراسة منذ طفولتهم !!! . ومجلس محافظة بغداد يغير على اتحاد الادباء العراقيين « ليؤد بهم « عن طريق غلق النادي الذي يجمعهم بندواتهم الادبية بحجة مخالفة الشريعة !!! . وجهة اخرى تمنع الموسيقى من احتفالات شعبية ابتهاجاً بالانتصار على الارهاب . ثم مسؤول آخر يغتاض كثيراً عندما يجد اطفالنا لاول مرة في حياتهم الجديدة يضحكون بقلوبهم قبل افواههم على العاب السيرك . اذ يخرج عليهم عجوز في البصرة ليعلن قراره بغلق السيرك وبسلب ابتسا مات اولئك الاطفال وضحكاتهم بحجة ملكية الارض التي بني عليها السيرك مؤقتاً ولعدة ايام فقط لانها تعود للاوقاف !!! . وكأن لا حل لهذه المشكلة (العويصة جداً) الا بغلق السيرك وهو مؤسسة ريا ضية يزورها الاطفال في كل انحاء العالم ما عدا اطفال العراق!

.

لنعد الى اتحاد الادباء !!! أيعرف اولئك المسؤولون الذين اساءوا لاتحاد الادباء ماذا يعني هذا الاتحاد؟ ! و من يضم النادي التابع للاتحاد بين دفتيه . ؟ ليعلم من لا يعلم لحد الان ، ان اعضاء هذا الاتحاد هم نور العراق ! . نعم هكذا تقيم الشعوب والحكومات الديمقراطية ادباءها . ان هذا الاتحاد صمد امام اعتى عصابات من فصيلة الفاشست وازلامهم وعبيدهم المسلحين في كل ادوارهم التي حكموا بها البلاد !! وان اعضاءه كانوا كالجبال الشماء . صمدوا في كل ادوار الارهاب البعثي وتحملوا السجون والمعتقلات والمنافي وقاوموا المفارز البعثية ومرتزقة القاعدة بعد السقوط . والكل يعرف ، انهم قاموا بتلك البطولات وهم بدون حمايات اوحراس يحمون ظهورهم !! وهم وبدون رواتب اسطورية « كبعض الشخصيات «!!!! . بل انهم لا يملكون شيئاً من حطام الدنيا ، اللهم الا من ايمانهم وثقافتهم الوطنية . وعلى الاغلب هم من الفئات الاجتماعية الاصعب عيشاً والاقل رفاهاً . ولكنهم في الواقع اغنياء ! واغنياء جداً . ولكن ليس بسياراتهم المطهمة و القصور المضمخة بعطور الرياحين والياسمين . بل فقط بوطنيتهم ... وبالذات بعراقيتهم . فهل هذا هو الجزاء ؟؟؟!!! ياحكومة بغداد ؟؟!! وفي عراق الديمقراطية كما نقول ؟؟ !!! . ماذا يقول القائل بحق الحكام الجدد الذين بدأوا يتحكمون برقاب الناس الذين لم يمض على تحريرهم الا بعض الوقت . لدينا تفسير واحد : ان بعض المسؤولين عندنا (ويا للاسف) اخذوا يرسلون للشعب رسائل تتضمن وقوفهم بالمرصاد لمن ينتظر الحريات الشخصية و الديمقراطية في العراق !! . ان بعضهم بالامس القريب جداً ارادوا التطويح بالعملية السياسية ليستلمها ايتام العهد المقبور او المليشيات ! ولكن الاوراق التي كانت بايديهم سقطت بعد جهد جهيد . ويبدو انهم اتجهوا لاستخدام الاداة التي طالما استعملها ولا تزال تستعملها الانظمة الشمولية لالهاء الناس وموظفي الدولة عن الاصلاحات والحريات الانسانية ولوضع العراقيل في طريق التنمية وتطوير البلاد . ان هذه الاداة تكمن في سحب المجتمع الى عصور القرون الوسطى باسم الشريعة وغيرها . وهم يبدأون عادة بامتهان المرأة واذلالها واعتبار ها (عورة) وعليها (حسب رأيهم) تغطية عورتها !! . ويفرضون عليها الانزواء والتد ثر بالسواد . ولافتة الشريعة جاهزة للاستخدام . وكأن المرأة لا تعرف اصول الشريعة وحدودها !!! .لا يا ايها السادة ! ان المرأة العراقية في اغلب الاحيان كافحت اكثر من الرجل . ولذلك قدمت الكثير الكثير للوطن في اشد الظروف قساوة . انها الانسان التي عملت في سبيل تثبيت العائلة العراقية وبالتالي المجتمع العراقي برمته ايام الطاعون الدكتاتوري .... ايام توزع فيها الرجال بين السجون والمنافي والمقابر الجماعية والسعي لكسب العيش للعائلة . !! فمن حا فظ على لحمة العائلة ؟؟؟ انها المر أ ة . اليس كذلك ؟؟ . فلا تظلموا هذا الانسان المقد س وهو من اقدس افراد عائلاتنا !! .

ان المجتمعات المتحضرة تعقد الامال على المرأة ان تقود الاقتصاد والشركات الانتاجية والعملية التعليمية وتكون قطباً لحل المشكلات الصحية في البلاد وتساهم بتشريع قوانين الاحوال الشخصية لدرايتها افضل من غيرها بمشاكل الام والطفل والعائلة بشكل عام . كم اود ان يعرف بعض وزرائنا ان تقدم وتطور المجتمعات يقاس بوضع للمرأة و درجة تقديرها كانسان مقدس . وليس كعورة . كما يتجنى عليها البعض . فالام والزوجة والاخت والبنت لسن عورات . ان هذه النظرة الدونية للأم ولنساء العائلة الاخريات تتعارض مع قدسية الانسان . وقد ناضل الادباء والعلماء العراقيون سوية مع زملائهم في العالم منذ بداية القرن الماضي من اجل تحرير المرأة من احكام القرون الوسطى . والمرأة العراقية المثقفة تتذكر بامتنان نضال انصارها من ادباء العراق وعلمائه . ولكن يبدو ان هناك من يقتتلون على افشال الحكومة العراقية بطريقة خلق الهوس داخل السلطة العراقية وخلط الاوراق والهاء الناس عن واجباتهم الوطنية وفتح جبهات متعددة ليس في صالح الشعب لا من قريب او من بعيد !!! واذا كان الهوس الاقتصادي الجاري في المحافظات يسير (كما كتبنا في مقال سابق) بعيداً عن تنسيق المركز واشرافه العام والرقابة العلمية عليه فانه سينتهي بالفشل والفساد ... فاضافة مشاكل اخري للحكومة يعني الايغال بتعقيد وضعها وهي ما تزال في بداية نهوضها . وعموماً ان الاستمرار على هذا المنوال سينتهي بلطمة على خد الحكومة العراقية الوطنية . !!! واسقاط مشروعها . وهذه كارثة ما بعدها كارثة!! .

كاتب عراقي مقيم في موسكو

الحريات أولا

الحملة الوطنية من أجل عراق ديمقراطي متحضر

العدد (2010) السنة الثامنة -الاربعاء (12) كانون الثاني 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

محاربة الحريات العامة والثقافة والتمدن سمة رئيسية لطاليبان العراق

انخدع الكثيرين في بلادنا بالشعارات الفضاضة التي اشاعها المحتل عندما غزا العراق شعارات تتعلق بالديمقراطية وبناء مؤسساتها في بلادنا وحقوق الإنسان والدفاع عن التمدن والتحضر وأن العراق سيصبح (قلعة) الديمقراطية في العالم العربي ومثالا يجذب الشعوب المتعطشة للحرية والمساواة والتحرر...

ولكن زيف هذه الدعايات التي ساقتها الماكنة الأمريكية الهائلة انكشفت وبانت حقيقتها عند عمد المحتل إلى تسليم السلطة الى قوى لا تمت للديمقراطية بصلة لا من قريب او بعيد ولا تعترف بها ولا تمارسها في حياتها الداخلية، قوى تسيس الدين من أجل إدامة سلطتها وفرض سننها وقوانينها على جماهير العراق تلك القوانين التي سنتها ومزقتها وفق إدارات شخصية وقد كشف مؤتمر حرية العراق ومنذ وقت مبكر هذه الحقائق وطبيعة هذه القوى التي تعادي فكريا وعمليا كلما يتعلق بحقوق الإنسان... من الشباب والنساء والاطفال واليوم في ظل التقاتل على السلطة والمناصب تتخذ إجراءات قمعية لغلق النوادي الاجتماعية وتصدر قرارات وتوجيهات من وزارة التربية بالغاء دروس الموسيقى والمسرح في معاهد الفنون الجميلة وتشن حملة (طاليبانية) لتهديم التماثيل في اكاديمية الفنون الجميلة... ان طاليبان العراق يحاولون ان يكونوا أكثر همجية وعادات للحضارة والتمدن من اشقائهم في افغانستان... ان مؤتمر حرية العراق الذي يسعى جاهدا لإعادة المدنية في العراق ويدافع عن الحريات العامة والشخصية يدين بشدة كل هذه الاجراءات السلطوية المتخلفة ويدعو جماهير العراق من المثقفين أدباء وشعراء وكتاب وفنانين وطلبة وشباب ونساء الى مقاومة هذه الاعمال البربرية ومناهضتها لأن بدون هذه المقاومة ستصبح مدن العراق قندهارات جديدة من خلال اقامة التظاهرات والاضطرابات والاعتصامات من اجل قيام دولة مدنية متحضرة تسودها الحرية والمساواة.

عاشت الحرية والمساواة والتمدن
تسقط الحملة السلطوية على الحريات العامة والخاصة
مؤتمر حرية العراق
بغداد ٢٠١٠/١٢/٩

سلاماً يا عراق

شيفهم حجي أحمد آغا؟

هاشم العقابي

الذين استكثروا الحرية على العراقيين، بفعل عاهة نفسية يبدو انها استقرت بداخلهم من ايام الدكتاتور المقبور، حاولوا (الراد الله والماراد) كما يقول العراقيون، إظهار نداءات الحرية على انها مجرد مناداة لشرب الخمر. لأنزل لمستوى عقولهم المريضة وأقول لهم وليكن كذلك، مادامت الحرية هي الحرية لا تتجزأ ولا تخضع لتصنيف حريات صغيرة وكبيرة او تافهة وعظيمة.

هذا الالحاح الساذج، من قبل هؤلاء، دفعني للبحث في رأي الفقهاء وعلماء الدين لأتأكد إن كانوا مختلفين او متفقين على تفسير النصوص القرآنية واحاديث السنة النبوية واحكام الشريعة الاسلامية التي تمس حرية العباد مثل قضية الخمر.

ومن خلال البحث توقفت عند كتاب "الخمر والنبيذ في الإسلام" للشاعر اليمني علي المقري. انه كتاب يستحق القراءة لإتباع كاتبه أسلوباً موضوعيا بعيداً عن التحيز لأي طرف.

لم يستوقفني الكتاب بما فيه من معلومات تاريخية مهمة وموثقة، حسب، انما الذي استوقفني أكثر هو روح الفقهاء وعقولهم المنفتحة لتقبل من يختلف معهم بالرأي. ما ان أنهيت الكتاب حتى ازددت يقينا انه لا يلوذ بالتهديد والوعيد إلا الجاهل المتخلف حين يواجه برأي يخالف رأيه. اما العالم فسبيله للرد على من خالفه هو الحوار ورد الحجة بالحجة والانحناء للرأي الصائب بكل أدب وتواضع.

أورد الكاتب أسماء كثيرة لفقهاء حرّموا الخمرة تحريما قاطعا، وبالمقابل ذكر اسماء اجتهدت وصرحت بعدم تحريمها ومن ضمنها، كمثال، الصحابي عبد الله بن مسعود القائل: "شهدت تحريم الخمر كما شهدتم، ثم شهدت تحليله، فحفظت و نسيتم"". كذلك اختلفت مدارس فكرية وفقهية حول الامر ذاته فالاشاعرة حرّموا كل انواع الخمور، لكن المعتزلة حللوا شرب النبيذ كذلك فعل المتصوفة. أما أئمة المذاهب الاسلامية الخمسة فقد اتفق الأربعة: جعفر الصادق ومالك والشافعي وابن حنبل على تحريم الخمرة وسدوا الباب بوجه كل محاولة للاجتهاد في تحليلها، إلا الامام أبا حنيفة فهو الوحيد الذي ادى به اجتهاده الى تحليل بعض انواع الانبذة (جمع نبيذ). كذلك ينفرد ابو حنيفة بإفتائه جواز المتاجرة بالنبيذ من قبل المسلمين ويعتبره "من الاموال المضمونة (المصونة) لهم حيث يحق لهم طلب التعويض ممن يتلفه".

لم أقصد من وراء ما استعرضته ان أروّج لمذهب او فقيه، فهذا ليس من شأني ولا من اختصاصي أيضا. انما قصدت ان اعطي صورة لوجه حضاري للاختلاف بين علماء الدين اذ لم أجد بينهم من اتهم الآخر بقلة الادب او انتهاك الاعراض ونشر الرذيلة، رغم ان هذا الآخر عارضهم في تفسير نصوص قرآنية وأحاديث نبوية وأحكام تخص الشريعة. هذه نقطة مضيئة في صفحات الفكر الاسلامي تستحق التقدير.

فان كان أئمة المسلمين قد اختلفوا في امر الخمرة والنبيذ، وغيرها من الاحكام، ولم يشتم او يكفر بعضهم بعضاً، فما الضير في ان نختلف حولها اليوم؟ ثم أسأل: من أين جاء هؤلاء أعداء وقتلة الحريات باسلوب التشهير والسب والشتم الذي وصل حد الطعن بأعراض عراقيين لم يكن لهم ذنب سوى أنهم مارسوا حقهم الذي كفله الدستور بالتظاهر دفاعا عن حرياتهم؟

جاء في الدستور العراقي في الباب الثاني (الحقوق والحريات) المادة ٣٧ ثانيا: "تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني".

وفي المادة ٣٨ ثالثا: "حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون".

هذا هو التاريخ وهذا هو الدستور اللذان نحترمهما ونفهمهما، لكن ((منين تجيب اليقره ويفهم؟))

قال الحاج زاير:

چم دوب أدافع عوادل يا خلك بالهوش
حتى دعوني شبيه السارحه بالهوش
لا چان هذا ابضميري لا ولا بالهوش
من حيث إذاني دعوهن من حجيهم طرش
لا خط لفاني ولا جدمي عليهم طرش
يا حيف نكضي العمر ما بين وادم طرش
لو تلزم اذنه لزم لو ما يكف بالهوش